الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

27 **ذو الحجة** 1437 –28 **سبتمبر** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان فى العالم	12

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أعضاء شورى مرحبين بـ"القرارات": تتماهى مع أوضاع الاقتصاد العالمي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ذو الحجة 1437هـ - 28 سبتمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17612418

الرياض - سعاد الشمراني

دم الحرمين الشريفين أمس، وقرارات مجلس الوزراء الخاصة بترشيد الإنفاق، وأكدوا أنها تستهدف أصحاب الدخول الكبيرة، معتبرين أن المواطن لم يُستقطع من راتبه شيء، باستثناء إيقاف العلاوات السنوية هذا العام فقط.

وأوضحوا في حديثهم إلى «الحياة» أن مكافآت عضو مجلس الشورى ستنخفض 3967 ريالاً، ليكون إجمالي المكافآت 22482، بعدما كان يتسلم العضو 26450 ألف ريال شهرياً.

وقال العضو الدكتور فهد بن جمعة: إن أمن الوطن لا يقاس بالأموال بل بالأرواح، إذ عاش أجدادنا في فقر وجوع دفاعاً عن وحدة المملكة، ونحن مستعدون للتضحية من أجله، ومازال وطننا في نعمة وخير.

وأضاف» :هذه القرارات جميعها من أجل الوطن وشعبه، وهي ليست قرارات سهلة، بل صعبة، ونعرف أن سياسة الدولة هي زيادة الرفاهية، إذ عملت منذ سبعينات القرن الماضي وعلى مدى العقود الماضية على مواجهة أطماع الحاسدين، الذين يحاولون زعزعة أمننا، ونحن لهم بالمرصاد لحماية وطننا.«

من جهته، وصف العضو الدكتور أحمد آل مفرح القرارات الملكية الأخيرة بأنها قرارات الحزم الاقتصادي، على غرار الحزم السياسي والعسكري، داعياً الأسر إلى بدء «الحزم الأسري». وتابع: «جاءت هذه القرارات للتماهي مع الوضع الاقتصادي، ليس الداخلي فقط بل العالمي، وخصوصاً في ظل وجود تحديات لا بد من مواجهتها بحزم، وأن يشارك فيها الجميع لأنه وطن الجميع»، مؤكداً أنها كانت متوقعة لمواجهة التحديات الاقتصادية للموازنات القادمة»، مرجعاً سبب اتخاذ هذه القرارات إلى الانخفاض الشديد في أسعار النفط.

وأضاف: «خلال الأعوام السابقة كانت هناك زيادات في المزايا والإضافات في المعيشة وبعض المنح للمرتبات لموظفي الدولة وعدد من البدلات»، مطالباً بمبادرات من المواطنين الذين يعون الأوضاع الاقتصادية المحيطة والتحديات الدفاعية والعسكرية في الحدود، ومكافحة الإرهاب داخل المملكة، كما أن هناك تحديثات اقتصادية.

وحث المواطنين على تأييد القرارات الصائبة في زيادة رسوم بعض الخدمات أو رفع الدعم عن السلع، نظراً إلى الحاجة الاقتصادية، وأن يقفوا وقفة جادة ضد كل متندر متهكم، ومن يثير الغوغاء على هذه القرارات، ومن يصطاد في الماء العكر.

واعتبر آل مفرح هذه القرارات منطقية وعلمية، إذ إنها بدأت بالوزراء وشاغلي المراتب الممتازة وأعضاء مجلس الشورى، مشيراً إلى أن المواطن لم يتأثر دخله بإيقاف وتعليق العلاوة السنوية هذا العام، أما بقية المراتب الكبرى فتمت إعادتها إلى ما قبل زيادة معدلات المعيشة في سنوات سابقة، التي أضيف إليها 15 في المئة، وعادت كما هي. واستطرد بقوله: «ما لفت انتباهي أن القرارات استهدفت أصحاب الدخول العليا، الذين لم يتأثروا مثل المواطن العادي البسيط، فنحن أعضاء مجلس الشورى شملنا خفض المكافأة 15 في المئة، والمكافأة أقل ما يقدمه العضو للدولة، لإدراكه التحول الوطني والاقتصادي.«

ودعا الأسر إلى إعادة النظر في كل أمورها، من ملبس ومأكل ومشرب، وألّا يكون الشراء بحسب الرغبة، بل بحسب الحاجة، وتنمية ثقافة الادخار.

بدوره، أكد عضو المجلس الدكتور محمد آل ناجي أن الأوامر الملكية والقرارات التي تضمنت خفض وترشيد وإيقاف بعض المكافآت والعلاوات والمزايا لموظفي الدولة جاءت بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين، ولها ما يبررها، إذ ستساعد في مواجهة المتطلبات والمسؤوليات، التي تنهض بها بلادنا في سبيل استتباب الأمن وحماية وطننا.

وقال: إن ما حصل من خفض مكافآت أعضاء مجلس الشورى والوزراء هو مساهمة في خدمة بلادنا، التي أعطتنا الكثير، وأعتقد أن هذا هو شعور زملائي في المجلس، ونحن جاهزون لأي عمل أو تضحية .وزاد: «نعلم أننا مقبلون على نهضة تنموية في ضوء رؤية وبرامج وطنية مرسومة، وهي «رؤية ٢٠٣٠» وبرنامج «التحول الوطني ٢٠٢٠»، والمستقبل زاهر لبلادنا، إذ تمتلك مقومات النهضة من استقرار سياسي وأمن وموارد بشرية ومكانة مرموقة، فضلاً عن احتضانها الحرمين الشريفين وخدمتها لهما.»

"الضمان الصحي": "التأمين الموحدة" تلغي السوق السوداء وتكشف المتلاعبين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ذو الحجة 1437هـ - 28 سبتمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17612446

جدة - منى المنجومي

أعلن مجلس الضمان الصحي التعاوني أن «وثيقة التأمين الموحدة الجديدة»، التي بدأ تطبيق مرحلتها الأولى في تموز (يوليو) الماضي، والتي سيبدأ تطبيق مرحلتها الثانية في 10 تشرين الأول (أكتوبر) المقبل على المنشآت التي يراوح عدد العاملين فيها من 50-99 عاملاً، تهدف إلى القضاء على السوق السوداء، وكشف المتلاعبين في خدمات التأمين الوهمية الهادفة إلى تجاوز بعض المتطلبات الحكومية المفروضة على الأيدي العاملة الوافدة.

وكشف خلال لقاء تعريفي للوثيقة مع منشآت القطاع الخاص أمس، بفرض غرامات وجزاءات على المنشآت والمؤسسات المخالفة والتي لا تبدأ في العمل بالوثيقة الجديدة.

واستعرض المجلس المميزات الكبيرة التي ستقدمها «الوثيقة الموحدة» خلال لقاء دشنه نائب الأمين العام لغرفة جدة المهندس محيي الدين حكمي، وتحدث خلاله المهندس مدير إدارة التعاملات الإلكترونية بمجلس الضمان الصحي أحمد الشعلان رئيس قسم علاقات الشركاء في المجلس محمد الشغرود، بحضور مدراء وممثلي عدد من المنشآت والمؤسسات المحلية، مؤكداً عدم وجود استثناءات في تطبيق الوثيقة التي تدخل مرحلتها الثانية في الـ10 من أكتوبر المقبل، بتطبيقها على المنشآت التي يراوح عدد العاملين فيها من 50إلى 99 عاملاً.

ودعا نائب الأمين العام لغرفة جدة المهندس محيي الدين حكمي، شركات ومؤسسات القطاع الخاص إلى الانضمام إلى الوثيقة الموحدة التي تضم الارتقاء بخدمات شركات التأمين، وتساعد القطاع الصحي على توسيع دائرة التعاون مع جميع شركات التأمين المزودة للخدمة وفق أسس واضحة ومعروفة، مثمناً بادرة الوزارات والجهات الحكومية باستطلاع رأي القطاع الخاص قبل إصدار أي قرار أو نظام جديد يلامس حاجات سوق العمل.

وأشار مدير إدارة التعاملات الإلكترونية بمجلس الضمان الصحي المهندس أحمد الشعلان إلى أن وثيقة التأمين الصحي الموحدة تهدف إلى تقليص معاناة بعض المستشفيات والمراكز الصحية في السعودية من تباين شركات التأمين في تغطيتها التأمينية الصحية المقدمة للمشتركين، التي أسهمت في توقف عدد من مراكز ومستشفيات القطاع الصحي عن التعاون مع بعض شركات التأمين، وتمنع الوثيقة من إقامة سوق سوداء تشهد تقديم خدمات تأمين وهمية بهدف تجاوز المتطلبات الحكومية المفروضة على الأيدي الوافدة، علاوة على أنها ترتقي بخدمات القطاع الصحي وتغطي العاملين في القطاع الخاص كافة مع أفراد أسرهم، إذ تلزم شركات التأمين الصحي بأن تقدم حداً أدنى من المراكز الطبية للمؤمن لهم ضمن شبكة من مقدمي الخدمة الصحية يسهل وصول المستفيد لها.

من جهته، أكد الشغرود أن الوثيقة تهدف إلى حماية حقوق المؤمّن عليهم، وتضمن رفع مستوى صناعة سوق التأمين الصحي بشكل عام، والقضاء على التأمين غير الحقيقي بشكل خاص، مشيراً إلى أن القرار يطبق على أربع مراحل، وتكون مدة كل مرحلة ثلاثة أشهر؛ إذ بدأ التطبيق على أصحاب العمل الذين يعمل لديهم 100 عامل فأكثر؛ بداية من 10 تموز (يوليو) الماضي، فيما يبدأ تطبيق المرحلة الثانية في 10 أكتوبر المقبل على أصحاب العمل ممن يعمل لديهم 50

عاملاً فأكثر، أما المرحلة الثالثة والتي تبدأ 10-1-2017؛ فسيتم تطبيقها لمن يعمل لديهم أكثر من 25 عاملاً، وسيختم المجلس تطبيق المشروع على من يعمل لديه 25 فأقل في 10-4-2017.
وشدد على أن القرار سيطبق على أصحاب الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص كافة من دون استثناء؛ وعليه فالمأمول هو التزام الجميع بالضوابط الجديدة؛ بما يحقق حصول المؤمن لهم لدى صاحب العمل على الرعاية الصحية بالشكل المطلوب؛ لافتاً إلى أن مجلس الضمان الصحي سيقوم بتطبيق الغرامات والجزاءات على أصحاب العمل الذين لم يلتزموا بنظام الضمان الصحي واللائحة التنفيذية.

102 محاميات سعوديات يمارسن المهنة.. رسمياً

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ذو الحجة 1437هـ - 28 سبتمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17612478

الرياض - «الحياة»
كشفت وزارة العدل عن أن 102 سيدة سعودية يمارسن مهنة المحاماة في المملكة، مشيرة إلى أنها منحت هذا العام 39 سيدة تراخيص جديدة لممارسة المهنة.
وكانت وزارة العدل أوضحت في بيان صحافي أمس أنها أصدرت 512 ترخيصاً لمحامين ومحاميات خلال العام الحالي، بلغ عدد المحامين منهم 473 .وأشارت إلى أن مجمل عدد التراخيص منذ بدء مزاولة المهنة بلغ 3844 ترخيصاً، منها 3742 ترخيصاً للذكور).للمزيد.(
وأوضحت إدارة المحاماة أنه يلزم لقيد التدريب في مكاتب المحاماة أن تتوافر في صاحب الطلب شروط القيد بجدول المحامين الممارسين عدا شرط الخبرة، وأن يكون التدريب لدى محامٍ أمضى 5 أعوام في مزاولة المهنة، وأن يكون التدريب في طبيعة العمل، وأن يكون المتدرب متفرغاً للعمل بمكتب المحاماة طوال فترة التدريب.

• هدف": 40 في المئة من وظائف العامين الماضيين استهدفت النساء

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ذو الحجة 1437هـ - 28 سبتمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17612392

الرياض - عبدالله الضعيان
أكد صندوق الموارد البشرية «هدف» أن 40 في المئة من الوظائف التي طرحها خلال العامين الماضيين كانت موجهة للنساء، مشيراً إلى ارتفاع مؤشر الطلب على الوظائف النسائية .وأوضح المدير العام للصندوق عبد الكريم النجيدي، خلال انطلاق فعاليات معرض ومنتدى **Glowork** للتوظيف النسائي أمس (الثلثاء)، أن «هدف» حريص على تطوير حضور المرأة في سوق العمل السعودي، ومساعدة الباحثات عن فرص العمل في الحصول على الوظائف التي تتناسب مع قدراتهن وإمكاناتهن، مع تقديم البرامج والمبادرات التي تسهم في صقل مهاراتهن وتحضيرهن لسوق العمل .بدوره، قال

المؤسس الرئيس التنفيذي لشركة **Glowork** خالد الخضير: «نحظى بدعم لا محدود من صندوق تنمية الموارد البشرية لاستقطاب أكثر من 15 ألف من الباحثات عن العمل وتعيين ما لا يقل عن 20 في المئة منهن.»

في حفل السفارة بمناسبة اليوم الوطني

استعراض جهود المملكة في مكافحة الإرهاب وحفظ حقوق الإنسان في فيينا

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 ذو الحجة 1437هـ - 28 سبتمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1536303

عرعر - جاسر الصقري

استعرضت سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى فيينا جهود المملكة في مكافحة الإرهاب وحفظ حقوق الإنسان ومساعداتها الإنسانية والإغاثية لخدمة أبناء الشعوب المتضررة على مستوى العالم، وذلك في حفل السفارة الذي أقامه القائم بأعمال سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى فيينا د. يحيى حسن شراحيلي، بمناسبة اليوم الوطني 86 للمملكة، بحضور عدد من المسؤولين في جمهورية النمسا وجمهورية سلوفاكيا وجمهورية سلوفينيا.

وألقى د. يحيى شراحيلي كلمة بهذه المناسبة رحب فيها بالحضور، مؤكداً أن المملكة اليوم تتمتع بوضع سياسي واقتصادي مستقر وهي عضو في معظم المنظمات الدولية وعضو مؤسس في الأمم المتحدة وعضو في مجموعة العشرين، واستعرض بعد ذلك المجالات ومسيرة المملكة بخطى ثابته نحو تنمية مستدامة تشمل الانسان والبيئة، وبين التطور التعليمي الذي تشهده المملكة، وما تقوم به المملكة من حفظ لحقوق الانسان والتي يقوم حكمها على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية.

وأضاف "تؤمن حكومة المملكة بالدور الحيوي للمجتمع في دعم مسيرة حماية وتعزيز حقوق الأنسان، وقد اقامت المملكة أنظمة كثيرة لحماية حقوق الانسان وانشأت هيئة حكومية لحقوق الانسان، ورخصت لجمعية أهلية مستقلة غير حكومية تعنى بحقوق الانسان، ودعمت القضاء الذي يتمتع في المملكة باستقلالية وضمانات التقاضي وهو قضاء يستمد أحكامه من مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة."

وتطرق إلى مجال مكافحة الإرهاب وما عانت المملكة من الإرهاب قبل أي دولة في المنطقة ولكنها تصدت له بكل حزم، قائلاً "انضمت المملكة ضمن الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، حيث انضمت لأكثر من 12 اتفاقية دولية لمحاربة الإرهاب، واصدرت أنظمة وإجراءات لتجريم الإرهاب وتمويله فضلاً عن رفض استغلال حرية الرأي في إهانة وازدراء الأديان، واستضافت مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب في مدينة الرياض في عام 2005م، وساهمت في أنشاء مركز لمكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة ومولته بمبلغ 110 ملايين دولار."

وذكر القائم بالأعمال أن المملكة لها دور كبير في المساعدات الخارجية فانطلاقاً من مسؤوليتها اتجاه المجتمع الدولي في المجال الإغاثي انشأت مركز الملك سلمان للإغاثة والاعمال الإنسانية، حيث اصبحت المملكة في المرتبة الثالثة من بين دول العالم من حيث المعونات الإغاثية والإنسانية والتنموية، إذ بلغت المساعدات التي قدمتها المملكة خلال العقود الأربعة الماضية نحو **139**مليار دولار أمريكي.

13آلية لتحسين بيئة العمل ورفع إنتاجية موظفي الدولة ومنع تسربهم

تتضمن استخدام الألوان المريحة وتجميل المكاتب بالزهور واللوحات التشكيلية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 ذو الحجة 1437هـ - 28 سبتمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/699340

سعيد الزهراني ـ الطائف

صدرت موافقة الجهات العليا، على 13 آلية لتحسين بيئة العمل المادية، بمختلف الجهات الحكومية؛ من أجل الارتقاء بإنتاج الموظف، وتستهدف الحد من غياب العاملين، أو تسربهم من العمل إلى جانب رفع إنتاجيتهم وتحقيق الانتماء لروح المكان.

وتتضمَّن الآليات استخدام الألوان المريحة في المكاتب، وتجميل المكاتب بالزهور ونباتات الزينة واللوحات التشكيلية المناسبة.

وقال مصدر مسؤول لـ»المدينة» إن هذه الآليات تأتي كمحاولة رائدة؛ لوضع مفاهيم معيارية، ومواصفات قياسية، تضمَّن بيئة عمل فاعلة في الأجهزة الحكومية، تعود بالنفع على المستفيدين من خدماتها.

وأشار إلى أنه تم تحديد الآليات المذكورة، وفقًا لما أفضت إليه الدراسات، والمسوحات الميدانية، في هذا المجال؛ من أجل ضمان جودة تلك البيئة، وما يتعلق بها من آثار تنعكس على العاملين، ومن ثم تزيد إنتاجية العمل الحكومي بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن تحسين بيئة العمل، يجب ألا يترتب عليه أي مبالغ خارج ميزانية الوزارات، والقطاعات المختلفة، وفقًا لما صدر من تعليمات في هذا الشأن.

يصوت على تعديل نظام التقاعد المدني واستقدام العمالة المنزلية من تشاد

الشورى يناقش مكافحة التسول ونقل وتوطين التقنية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 ذو الحجة 1437هـ - 28 سبتمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160928/Con20160928859603.htm

فارس القحطاني (الرياض)

يناقش مجلس الشورى الأسبوع القادم عدداً من المواضيع المهمة يتصدرها مشروع نظام مكافحة التسول، فيما يصوت على أخرى منها مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية مع تشاد.

ففي جلسته ليوم الإثنين القادم يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع نظام مكافحة التسول المقدم من عضوي المجلس سابقاً الدكتور سعد مارق والدكتور ناصر الشهراني، وتقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة وموريشيوس، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن طلب الموافقة على استمرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين بأعضائه الحاليين، وإضافة ممثل لوزارة التجارة والصناعة إلى عضوية هذا المجلس، فيما يصوت على وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة ووزارة الوظيفة العامة في جمهورية تشاد، كما يصوت على وجهة نظر اللجنة المالية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه تعديل نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/41 وتاريخ 1393/7/29هـ.

وفي جلسة يوم الثلاثاء يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن مشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية جيبوتي، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني ووزارة التجارة والسياحة والاتصالات في جمهورية صربيا، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مشروع نظام وتوطين التقنية المقدم من عضو المجلس الدكتور فهد العنزي، فيما يصوت على وجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة السعودية للحياة الفطرية للعام المالي 1436/35هـ، وعلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي 1436/35هـ.

ويناقش المجلس في جلسة يوم الأربعاء تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية النيجر، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مشروع اتفاق بين حكومة المملكة وحكومة الجمهورية التونسية لتنظيم نقل الأشخاص والبضائع على الطرق البرية (الطرقات) بين وعبر أراضي البلدين، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح تعديل المادة 17 من اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 161 وتاريخ 1428/5/11هـ المقدم من عضو المجلس عبدالعزيز الهدلق، فيما يصوت على وجهة نظر لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني للعام المالي **35/1436**هـ، وعلى وجهة نظر اللجنة المالية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم حيال التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية للعام المالي 1436/35هـ.

بالمنطقة الشمالية... و"الأحمد" لـ"سبق": يستحقون منا كل التسهيلات

"الجوازات" تقدم خدماتها لذوي الاحتياجات الخاصة داخل مركباتهم

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 ذو الحجة 1437هـ - 28 سبتمبر 2016م
https://sabq.org/

خالد السويلمي – عرعر

امت إدارة الجوازات بمنطقة الحدود الشمالية في بادرة رائعة، بتقديم خدمة خاصة للمراجعين من ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بتخصيص شباك خارجي وهم في مركباتهم لأنهاء معاملاتهم دون الحاجة إلى تكبد العناء والنزول إلى مقر الإدارة وفقاً لتوجيهات المدير العام للجوازات.

وقال مدير جوازات الحدود الشمالية "العميد عبد الله بن عبد الرحمن الأحمد "لـ"سبق" بعد تدشينه اليوم: إن هذه الفئة تستحق منا كل التسهيلات وتقديم الخدمة لهم دون عناء الانتظار أو حتى الدخول إلى المبنى.

هيمنة شركات الاستقدام وصمت الوزارة!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 ذو الحجة 1437هـ - 28 سبتمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/699405

نبيلة حسني محجوب

تمَّ تداول رسالة استنكار على الواتس آب، من متاجرة مكاتب العمالة المنزليَّة هذا نصُّها: (مدَّة العقد، الأسعار تراوحت بين 64 ألف ريال، 20 ألف ريال، 21 ألف ريال، بينما يصل راتب العاملة إلى 2000 ريال، 2300 ريال للشهر الواحد، بينما مكاتب استقدام العمالة المنزليَّة في دول الخليج يصل أعلى حد إلى 7500 ريال، أين وزارة العمل من هذا الذي تمارسه مكاتب استقدام العمالة المنزليَّة؟.(

انتشار الرسالة بذلك الشكل، يشير إلى الضرر المضاعف الذي وقعت فيه الأسر، من جهة الحاجة الملحَّة إلى العمالة المنزليَّة بمختلف تصنيفاتها، ومن جهة أخرى عجزها عن دفع قيمة إيجار العمالة، سواء تلك التي تعمل بالساعة، أو الإيجار السنوي، أو كل ستة أشهر، التي تمَّ تخفيضها إلى «3» أشهر، ومضاعفة قيمة الإيجار كلَّما تزيَّن الأمر وتجمَّل في عيون جشعة.

لم تتمكَّن وزارة العمل من حل أزمة العمالة المنزليَّة، فزادتها تعقيدًا وصعوبةً، وألقت بالمشكلة على كاهل المواطن، أو أنها ألقته لقمة طريَّة هنيَّة تنهشها شركات الاستقدام تحت ضرسي الأسعار والشروط، وكأنَّ المواطن «الدجاجة التي تبيض ذهبًا»، كلما شعروا بحاجته إلى خدماتهم رفعوا الرسوم، ونوَّعوا استحقاقاتها، بعد أن كان يدفع «2000» ريال رسوم التأشيرة، ورسوم الاستقدام التي كانت في متناول الجميع، ورسوم الإقامة، والخروج والعودة، والكشف الطبي، ظنَّ أنَّ شركات الاستقدام ستعفيه من كل هذه الرسوم، وتيسّر له الأمر، لكن للأسف، تضاعفت الرسوم مرَّة واحدة، وأصبحت أكبر من طاقة المواطن، ولا تتناسب مع مردودها النفعي، فإذا كان استئجار شقة سنويًّا يوازي استئجار عاملة منزليَّة لمدة «6» أشهر، فأيُّهما أهم وأنفع، العاملة أم السكن؟ السكن طبعًا، لكن العمالة المنزليَّة شرٌّ لابد منه، فالمواطن الذي يشكو من إيجار المسكن، كيف يستطيع استئجار عاملة منزليَّة، وقيمة استئجارها ربما فاقت قيمة إيجار بعض الشقق والمنازل في القرى، وبعض المناطق!

المواطن ليس مؤسسة تجاريَّة، بل فردًا مسؤولاً عن أسرة لها احتياجات ومتطلبات لتنتظم حياته، ويؤدِّي واجبات المواطنة من أداء وظيفي، أو تجاري، أو أيّ نشاط يحتاج إلى تكامل البنى العقليَّة والنفسيَّة والجسديَّة للنجاح، واستكمال مقوِّمات المواطنة الصالحة، وهذا لا يتحقق في ظل هذا الصراع المحموم مع متطلبات الحياة التي تعبث بوقت المواطن وراحة أسرته، وماله، أو دخله خصوصًا إذا كان من أصحاب الدخل المحدود، لذلك كنَّا نتطلع إلى تنظيم يصب في مصلحة المواطن، ووضع قوانين تحد من هروب العمالة وتهرُّب شركات الاستقدام من مسؤولياتها.

التأجير يتنافى مع القيم الأخلاقيَّة والإسلاميَّة، وقيم حقوق الإنسان، كيف يحق لشركة، أو جهاز، أو هيئة عرض الإنسان على مَن يدفع قيمة جهده وعرقه للشركة لتأكله

من الضرس للضرس، وتترك له الفتات، هذه نقطة جوهريَّة تغاضت عنها وزارة العمل، وهي تمنح هذه الشركات الترخيص الذي يُخوّل لها هذا الحق اللا إنساني.
وزارة العمل افتعلت هذه الإشكاليَّة الكبرى على مستوى الوطن، كأنها تقتص من المواطن، مع أنه لا علاقة له بالمتاجرة في التأشيرات، أو التستر، أو السوق السوداء للعمالة المنزليَّة، فتلك قضايا فساد كان لابدَّ أن تُعالج دون أن تُؤثِّر على المواطن، ومع ذلك لم تعالج، وظلَّت عالقة، أو تمَّ التغطية عليها بإشغال المواطن بهذا «الهمّ» الذي وجده يحط على رأسه كغمامة سوداء تتكاثف كل يوم حتَّى أظلمت حياته، بينما الوزارة لا تسمع أو ترى، ولا تُحرِّك ساكنًا.
كانت تضع مئة عقدة أمام من يريد الحصول على تأشيرة عاملة منزليَّة، وكل هذه العقد تنحل عن طريق استئجار العمالة من شركات الاستقدام، لمن يملك الإمكانيَّة الماليَّة والصبر على الشروط، والتسويف والتأجيل، وهذا يثير ما قيل عند ظهور مشكلة العمالة الإندونيسية، بأن المشكلة مفتعلة، لحساب شركات استقدام كبرى يتمُّ تشكيلها من بعض مسؤولي الوزارة، قلنا وقتها بكل ثقة: «هذه شائعات لا يمكن تصديقها»؛ لأن تنظيم الأمر ووضعه تحت السيطرة لابدَّ أن يكون مفرحًا ومريحًا، لكن ما يحدث من هذه الشركات واحتكارها استقدام العمالة الإندونيسيَّة جعل مئة فأر يلعبون في عقولنا!

اليوم

التعديلات الجديدة ومصالح المواطنين

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 27 ذو الحجة 1437هـ - 28 سبتمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4158604

كلمة اليوم

حزمة تعديل العلاوات والبدلات والمكافآت وإجازات موظفي الدولة وخفض المرتبات التي تمخضت عن الجلسة المعتادة لمجلس الوزراء الموقر، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - أمس الأول، تمثل في مجموعها مسيرة إصلاحات أدخلت لامتصاص نفقات يمكن الاستغناء عنها دون المساس بأي شكل من الأشكال بمصالح المواطنين.
الثروة البشرية في عرف القيادة الرشيدة تقع في رأس اهتماماتها، وتلك الحزمة من التعديلات لا تمس مصالح تلك الثروة الغالية لأنها تمثل أغلى ثروات البلاد وأهمها، فمصالح المواطنين هدف من أهم أهداف الدولة الباحثة باستمرار عن أفضل السبل وأمثلها وأقصرها؛ لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من رفاهية ورخاء لأبناء الوطن الأوفياء، فتلك القرارات التي أدت لادخال بعض التعديلات على العلاوات والبدلات ونحوها لن تؤثر على مصالح تلك الثروة.
الحيلولة دون هدر الأموال وصرفها في مواقعها السليمة والبحث عن كل القنوات المؤدية الى تحقيق مستويات عالية من التنمية هي أهداف سامية سعت الدولة لتحقيقها على أرض الواقع من خلال تنفيذها كثيراً من الوسائل الترشيدية، وتلك التعديلات تجيء ضمن تلك الأهداف التي يراد منها الوصول الى أقصى غايات وأهداف التنمية الشاملة دون المساس بمصالح المواطنين أو الاضرار بها.
الوصول بالاقتصاد السعودي الناهض الى أفضل درجات القوة والاستقرار والصلابة هو هدف آخر من أهداف الدولة، ولا شك أن التعديلات الجديدة تصب في روافد تلك الغاية.
فالمملكة تتطلع الى صناعة اقتصاد قوي من سماته ترشيد النفقات والابتعاد عن هدر الأموال تحقيقا لانتعاش اقتصادي مستمر سوف يتحقق بأشكال متسارعة في المستقبل المنظور لتتمكن المملكة من تحقيق قفزاتها التنموية المأمولة.
لقد جاءت تلك التعديلات لتحقيق رؤية تنموية شاملة متزنة للمملكة دون المساس بمصالح ثروتها البشرية، فالدولة حريصة أشد الحرص منذ انشاء كيانها الشامخ على يد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن - يرحمه الله - وحتى العهد الحاضر الزاهر تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - على استمرارية اتخاذ كل التدابير والاجراءات الكفيلة برفاهية المواطنين ورخائهم.
ولا مكان هنا لاثارة الشائعات حول التعديلات الجديدة وتحميلها معاني تخرج عن مفاهيمها وأهدافها المرسومة من قبل الدولة، فاثارتها من قبل بعض الأوساط الخارجية الحاقدة على ما وصلت اليه المملكة من تقدم ونماء ورفاهية في وقت

زمني قصير من عمر تقدم الشعوب والأمم لا يمثل في حجمه الا زوبعة في فنجان، فالمملكة أدرى بمصالحها الوطنية وأدرى بكيفية ادارة اقتصادها وادارة تنميتها الحاضرة والمقبلة.
ولا شك في أن الرؤية الطموح للمملكة 2030 تقتضي اجراء تلك التعديلات المؤدية الى تقنين تلك الرؤية وضبط أهدافها وغاياتها الكبرى، فالوصول الى الترشيد بتقليل النفقات الباهظة التي تتحملها الدولة التي يمكن الاستغناء عنها دون المساس بمصالح المواطنين يمثل في جوهره أسلوبا حكيما لترجمة تلك الرؤية، وإنفاذ مسيرتها المظفرة التي سوف تنعكس ايجابياتها على اقتصاد المملكة ومسارات تنميتها الشاملة.
هي تعديلات يراد منها الوصول الى ترشيد يهدف ضمن ما يهدف الى تحقيق التنمية المستدامة في المملكة بخطة واثقة وسريعة لتصل المملكة وفقا لرؤيتها الاقتصادية الطموح الى ما يجب أن تصل اليه من تنمية وبناء لتحتل مكانتها المرموقة واللائقة بين الشعوب والأمم المتقدمة، وهو هدف كبير تسعى المملكة لتحقيقه عبر سلسلة من الاجراءات العقلانية المتزنة ومنها تلك التعديلات التي من شأنها أن تحقق الخير والنماء للوطن في أقصر فترة زمنية ممكنة باذن الله.

سويسرا: مشروع قانون لحظر النقاب

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 ذو الحجة 1437هـ - 28 سبتمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/24x7/articles/20160927/article57324.html

أ ف ب (جنيف)

وافق النواب السويسريون بغالبية بسيطة أمس الأول على منع النقاب في بلد تتجول فيه سائحات من الشرق الأوسط منقبات تماما.

وبعد التصويت المؤيد في المجلس الوطني على الاقتراح الذي تقدم به حزب الأكثرية »اتحاد الوسط الديموقراطي» (يمين شعبوي) أن ينال تأييد مجلس الولايات.

وحظر النقاب موضوع مبادرة شعبية فيدرالية قد تفضي إلى استفتاء في حال حصلت على التواقيع اللازمة.

وشكل الناشطون الرافضون للنقاب لجنة وأطلقوا حملة تواقيع. وينص القانون السويسري على ضرورة جمع 100 ألف توقيع لتنظيم استفتاء على المستوى الفيدرالي حول مسألة معينة وفي هذه الحال حظر النقاب.

وقالت لجنة المبادرة إن حملة جمع التواقيع لا تزال جارية. وينص القانون على مهلة **18**شهرا لجمع التواقيع، وبعد جمع التواقيع يجب انتظار عامين لإجراء الاستفتاء.

وحظر النقاب مسألة تقلق الرأي العام في سويسرا. وبحسب استطلاع للرأي نشرته في أغسطس (آب) صحيفة «لو ماتان ديمانش» فان 71% من السويسريين يؤيدون ذلك. ويسمح بارتداء النقاب حاليا في جميع أنحاء سويسرا باستثناء كانتون تيشينو (جنوب) احد كانتونات البلاد الـ23.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء 27 ذو الحجة 1437 هـ - 28 سبتمبر 2016م

http://www.alriyadh.com/1536429

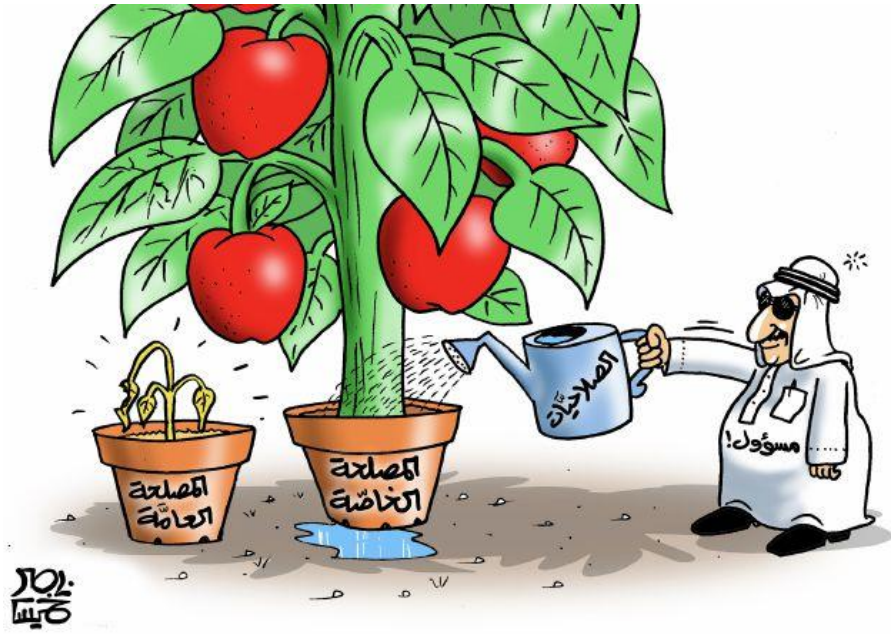

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ذو الحجة 1437 هـ - 28 سبتمبر 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/17612465